صنعاء بين سبتمبرين.. بلد الهموم نحن هنا

د. احمد علي عبدالله

بين مَلَكية شابّة مُقَنّعة وجمهورية شاخت وتآكلت تتأرجح صنعاء ومعها سبتمبر (المنقسم) ما يزال يحمل أسفاراً على بوابة تاريخ يؤلفه الأضداد في الداخل والخارج.

في الحدث السبتمبري الذي أسس عهداً لا عهد له خرجت صنعاء فعلياً من يد "الرئيس" ومن يد "الزعيم" ومن يد "الشيخ" ومن أيدي راكبي الثورات ومحدثي هزات الميادين والميديا ومخترعي الشهادة في سبيل الفوضى. خرجت في ليلة ليلاء واختفت في جيب الإمام المستجد.. فانسحبت "هامات ورموز" كان ينبغي عليها أن تُظهر نوعاً من التماسك والصمود وتثبت لشعبها أنها حاولت بدمائها... وأن للحرية ثمن باهظ هي قادرة أن تدفعه. لكنها لم تفعل بل تهاوت مثل كوخ من القش تاركة خلفها صدى صياح الجماهير في ساحات "إرحل".. صدى الدماء النازفة، وصليل السواعد العفوية التي ارتفعت ثم انكسرت كعيدان القصب... لتؤكد بأن من يركب الثورات بحثاً عن سلطة لن

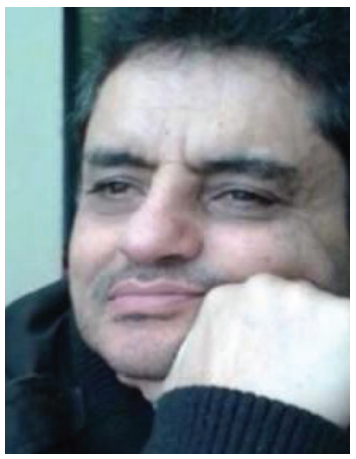

يكون مؤهلاً للدفاع بدمائه عن وطن، فالأوطان في قاموسهم حفنة تراب إما أن تحكمها أو أن تجرها نحو الانهيار لتُروى بدماء ساكنيها.

هناك صنعاء ما تزال بانتظاركم أيها الأخوة "المتعطشون لرائحة الحرية" التي ادعيتم زراعتها في دوّار الجامعة حين ضربت اقدامكم أرضاً هشة أخرجت من جوفها صهارات حملت كل أوساخ الحقب المدفونة وما لبثت بعد "حواركم" أن تدفقت وتشعبت حتى طاحت حريتكم وهاجرت في أرض الله المختنقة ب"كاربون" العقائد المتصارعة.. فهل تستعيدونها أم تستعيدكم؟

لم تعد هناك جمهورية عدا إسم على ورق ولم تعد هناك وحدة عدا لقب ذابل، منشور على حبل غسيل فضائي متشنج، ولم تعد هناك نخب سياسية حقيقية عدا أسماء مستقرة في عمق جراحات هذا البلد. وكأن صنعاء تقول مهما كانت صفة الطرف المنتصر الآن فالأمر لا يتعدى أن يكون تبادل مواقع بين الموتى، فجميعهم ينتمون إلى الأزمنة الغابرة.

لقد (قرف) الشارع من النخب السياسية بدءاً باليمين الديني وانتهاءاً بالأحزاب الوطنية واليسارية والقومية المتهالكة ورأينا مؤخراً كيف (نفخها) الشارع التونسي الفذ بعفوية خارج حلبة المنافسة واستبدل كل الماضي بوجوه لا تمت إليه بصلة. وهذا مؤشر على أن ما يحصل داخل الشعوب لا يشابه ما يروجه الإعلام والنخب.

وإذا عدنا إلى حقيقة أن اختلال المدركات في الواقع عند القارئ النخبوي ينم إما عن جهل شديد أو عصبية مفرطة فإنه وفي السياق يمكن الإشارة إلى أن المفاهيم والإصطلاحات التي يكرسها ساسة ومثقفون ورجال دين حين تبتعد عن مدلولاتها الحقيقية في الواقع والحياة فإن ذلك يشير إلى خلل في منظومة القيم وينذر بمراحل ظلامية من تاريخ شعب أو أمة. ذلك هو ما أصيبت به صنعاء الجميلة منذ زمن جراء تدافعات قوية على مستوى الخاصة والعامة وأنتجت صراعاً مشوهاً وتحولات كارثية. ومع ذلك ما تزال النخب السياسية على اختلافها تفرض تلك الاصطلاحات التي لا تجد ما يشابهها على الأرض.. ما يعني الإصرار على التمسك بالقديم والتشبث بالمصالح! فأين الجمهورية في وجه الإمام الحوثي؟ وأين الوحدة العادلة والديمقراطية في وجه الاخونجي المتجمد الذي لا يؤمن بفكرة الوطن؟ وأين الوطن الكبير في وجه من يعتبر الآخرين مجرد رعايا واتباع؟

صنعاء ليست غرناطة، ومن هاجروا منها ليسوا مورسكيين هربوا بدينهم من شبه الجزيرة الإيبيرية. أما "فتحها" فلم يعد متاحاً لا حربا ولا سلماً لكنها في أغلب الظن ستستقبل العائدين فرادى وجماعة في عملية تتم ببطء عن طريق "التفويج المتدرج" فمجريات الحرب منذ خمس سنوات عززت هزيمة الشرعية التي حلت بها في عشية ٢١ سبتمبر ٢٠١٤.. بل قدمت مبررات تلك الهزيمة أمام العالم.

صنعاء أسيرة مصابها، واليمن جميعه بحاجة إلى هواء تجدده الفضاءات الرحبة... والاعتراف بالواقع وفهم طبيعة الصراعات الجارية هو بداية تحديد شكل ونوع الأزمة الذي يمهد للانتقال إلى بدء رحلة الخروج منها. عدا ذلك سيظل الخطاب السياسي يدق في طبول لا تنتظم مع حركة الواقع والوقائع.

في خاتمة المطاف الصنعاني يمكن القول بأن تلك المدينة لا تسكن على جبل النار المطل على بحر قزوين كما أنها لا تقيم على منحدرات جبل نمرود.. وإنما متشبثة بالسلسلة (البلدي) التي تأتي من خلفها غيوم الصيف المهاجرة من وسط أفريقيا.. تحيطها منذ الأزل مهما اختلف حكامها لتبقى عاصمة بلد الهموم المتوارثة حتى تتحرر من القوى الدينية الظلامية والعسكرية القبلية وتفتح سماواتها نحو مستقبل مختلف تحمله سواعد من يهتفوا.. بلد الهموم نحن هنا.

الإحالة الى التقاعد العسكري بين الاجراء القانوني والاداء المزاجي

«الأمناء» كتب/ عقيد ركن فكري محمد راوح عبد الله:

التقاعد هي النقطة التي يتوقف الشخص فيها عن العمل وكانت ألمانيا هي أول دولة تدخل نظام التقاعد في 1880م، ويعتبر الرئيس الألماني بسمارك من أوائل الحكام الذين سنوا نظام التقاعد.

في 17 أكتوبر1991م صدر القانون رقم (67) لسنة 1991م بشأن الخدمة في القوات المسلحة والامن. وقد حدد الباب الثامن « الرعاية الصحية » من القانون نذكر منها: مادة(51) تحدد اللائحة التنفيذية قواعد اللياقة الصحية للخدمة لكافة العسكريين في القوات المسلحة والأمن ...الخ.

مادة(53) لا تنتهي خدمة العسكري الذي يتقرر عدم لياقته الصحية نهائياً للخدمة العسكرية قبل استنفاذه الإجازات المرضية المحددة وفقاً للقانون.

وفي الباب الثالث عشر «انهاء الخدمة» نذكر منها:

مادة(92) أ- تنتهي خدمة العسكري ويحال للتقاعد ببلوغه السن التالية من العمر: -

1- الصف ضباط والأفراد(50) عاماً.

2- الضباط من رتبة ملازم حتى رتبة نقيب(54) عاماً.

3- الضباط من رتبة رائد حتى عقيد(58) عاماً.

4- الضباط من رتبة عميد فأعلى(60) عاماً. ب- للعسكري بعد مضي خدمة فعلية مدتها عشرين عاماً طلب الإحالة إلى المعاش بصرف النظر عن بلوغه السن القانونية، وذلك بمعاش كامل، وفي حالة الاحتياج يستمر في الخدمة على أساس تعاقدي ويعطي أجراً على أساس رتبته الأصلية أو الوظيفية التي يشغلها أيهما أفضل ولا تحتسب مدة التعاقد كخدمة معاشيه. ج - يجوز للسلطة المختصة بالتعيين استبقاء الضباط من رتبة مقدم فأعلى في الخدمة لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات بناءاً على توصية لجنة الضباط العليا واقتراح الوزير المختص وعرض رئيس الوزراء.

وفي القرار الجمهوري بالقانون رقم (33) لسنة 1992م عدل بموجب القانون رقم (8) لعام 1994م بشأن المعاشات والمكافآت للقوات المسلحة والأمن. جاء في الباب السادس الفصل الثاني «معاشات من تنتهي خدمتهم لعدم اللياقة الصحية»...

عدم تطبيق قانون التقاعد العسكري بشكل صحيح وعلى الجميع دون استثناء كما وردت نصاً في القانون وعدم وجود لائحة تفسيرية له، مما جعله يخضع لاجتهادات عديدة كان ضررها أكثر من نفعها، وما اصدار قرار رئاسي لحل قضايا الجنوب - قرار رئيس الجمهورية رقم (2) لسنة 2013م بإنشاء وتشكيل لجنتين منها لجنة لمعالجة قضايا الموظفين المبعدين عن وظائفهم في المجال المدني والأمني والعسكري بالمحافظات الجنوبية والمنحة المالية التي قدمتها قطر في عهد حكومة باسندوة لمعالجة أوضاع المحالين قسراً للتقاعد في فترة حكم علي عبدالله صالح -الا لدليل على القرارات الغير القانونية للقيادة السياسية في التسريح.

بكل اَسف ان هذا الأسلوب والالية ان تم ممارستهما بعد حرب صيف 1994م، لازالت تمارس في وقتنا الحاضر. حيث ان عملية الإحالات التي تمت في يوليو 2018م من الدوائر والوحدات العسكرية الى مكتب القائد الأعلى شابه الاداء المزاجي عند بعض القادة بعيداً عن توجيهات الرئاسية التي كانت واضحة ومحددة، وبعيدا عن «القوانين العسكرية» الذي شرعها مجلس النواب وصدر بها قرار جمهوري.

وتشكلت لجان من مكتب القائد الأعلى لمعاينة المحالين اليها. وقد قامت هذه اللجان بالفرز (لائق -غير لائق) ورفعت تقاريرها ونتائج اعمالها الى مكتب القائد الأعلى، ولم يأخذ بما أقرته لجان الفرز حتى هذه اللحظة بسبب التلكؤ المتعمد من قبل اللواء العقيلي والعميد حيدان يظهر اننا سنستمر في الدوران في دائرة مفرغة بين الاداء المزاجي للقادة وصدور قرارات جمهورية جديدة لمعالجات هذا الاداء المزاجي بالتسريح قصراً خارج عن القوانين العسكرية وطلب منحات مالية جديدة من الدول العربية للتعويضات نتيجة هذه التصرفات المزاجية والغير مسئولة من بعض القادة العسكريين.

اَن الأوان من الزام القادة العسكريين على العمل وفق التوجيهات الصادرة إليهم، ووفق الاجراءات القانونية والتوقف عن الأداء المزاجي الغير مسؤول في الاجراءات والبعيدة كل البعد عن الانظمة والقوانين العسكرية التي دائما ما تنتهك من قادة اطمئنوا بسبب عدم تفعيل وتطبيق الرقابة والمحاسبة على ادائهم في التعينات والتسريح وخصم مرتبات الجنود وغيره.

والله ولي التوفيق.